دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي –دراسة بعض التجارب العربية–

The role of the central bank and commercial banks in supporting the pace of financial inclusion - A study of some Arab experiences -

عبير حاجي [1]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة– (الجزائر)، abir.hadji@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام:2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم للبنوك المركزية وتجارية في تعزيز ودعم الشمول المالي، من حيث استعراض جهود البنوك المركزية والبنوك التجارية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي وتحليل بعض المؤشرات للشمول المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية والبنك المركزي تلعب دورا هاما في تعزيز تطبيق الشمول المالي في محاولة لإيصال الخدمات المالية الى كافة الفئات والأماكن مما يزيد من فرص إتاحة الادخار والاستثمار للجميع. وأن الدول العربية لا تزال متأخرة كمجموعة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع وخاصة المرأة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، البنوك التجارية والبنك المركزي، الخدمات المالية والمصرفية.

تصنيفات JEL : G2، G29، E58.

Abstract:

This study aims at highlighting the important role of central banks and commercial banks of enhancing financial inclusion, in terms of reviewing the efforts of central banks and commercial banks in achieving and enhancing financial inclusion and analyzing some indicators of financial inclusion.

The study found that commercial banks and central banks play an important role in enhancing the application of financial inclusion to deliver financial services to all groups and places, increasing the opportunities for saving and investment for all. And that Arab countries are still lagging behind in improving the efficiency of financial and banking services access to various segments of society especially women.

Keywords: Financial inclusion; Commercial banks and Central bank; Financial and banking services.

JEL Classification Codes: G2, G29, E58.

المؤلف المرسل: عبير حاجي، الإيميل: abir.hadji@univ-saida.dz

1. مقدمة:

حرص البنك المركزي والبنوك التجارية على ضرورة تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) والذي يدعو الى منح الاهتمام المتزايد الى قطاعات المجتمع كافة للمشاركة في الحصول على الحد الادنى من الخدمات المصرفية والمالية لكافة افراد المجتمع مع تقديم واعطاء عناية خاصة ومتميزة للفئات والشرائح ذات الدخل المحدود واصحاب المؤسسات الريادية الصغيرة والمتناهية الصغر بشكل يحقق الكثير من المنافع ومصلحة المجتمع.

ويعني الشمول المالي بتحقيق امكانية وحق الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بشكل يسير وآمن وبما يتناسب مع حاجات ورغبات مختلف شرائح المجتمع سواء أكانت هذه الخدمات منها التوفير والايداع أو تمويل أو تأمين أو خدمات دفع وتحويل الكتروني وبتكلفة معقولة. فقد حظيت أبعاده وتأثيراته في الآونة الأخيرة، باهتمام واسع من قبل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، منطلقين من أهميته الكبيرة في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، ومن خلال ذلك يتحتم على الدول أن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي. حيث تواجه هذه الدول الكثير من المعوقات والمشاكل التي تزيد من صعوبة تعزيز الشمول المالي، ومن هذا المنطلق يحتاج الشمول المالي الى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي لتشمل جميع شرائح المجتمع والذي يعزز من الشمول المالي.

كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

مشكلة الدراسة:

بما أن الشمول المالي أصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم المتقدمة والنامية، ويشكل الاستمرار في تعزيز التطور والشمول في القطاع المالي أحد الأهداف الرئيسية للبنك المركزي والبنوك التجارية، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي.

ففي سياق التعرف على جهود البنك المركزي والبنوك التجارية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **ماهي الاستراتيجيات المعتمدة من البنك المركزي والبنوك التجارية في تعزيز وتدعيم الشمول المالي؟**

أهمية الدراسة:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها البنوك المركزية. تظهر أهمية الدراسة من خلال دور البنوك المركزية والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي الذي سينعكس أثره إيجابيا على توسيع استخدام الخدمات المالية والمصرفية وفي تنشيط الاقتصاد الوطني. كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

أهداف الدراسة:

يتناول البحث العديد من الأهداف، أهمها هي:

1- تسليط الضوء على دور السلطات الإشرافية، ومقدمي الخدمات المالية في دعم الشمول المالي، وبوجه خاص البنوك المركزية في هذا الشأن. يأتي ذلك على ضوء الدور الكبير الذي تلعبه البنوك المركزية في القطاع المالي، وفي رسم الملامح الرئيسية لبناء الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي؛

2- تأثير استهداف البنوك التجارية لسياسات واستراتيجيات داعمة لتحقيق الشمول المالي للمرأة بشكل أساسي كفئة سوقية هامة ومهمشة؛

3- تحديد ما هي المتطلبات الأساسية التي تعتمد عليها الدول من أجل تعزيز وتيرة الشمول المالي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية أساسية للدراسة، من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية، وكذا البيانات الاحصائية ذات الصلة بإشكالية الدراسة، والعمل على التحليل المرتكز على المعلومات المتوفرة حول موضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بوسائل الإيضاح (جداول) من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل تحليلها وتفسيرها.

2. دور البنوك المركزية والتجارية في تعزيز الشمول المالي: مستجدات ومبادرات

تلعب البنوك التجارية والبنوك المركزية دورا مهما في تحديد الأليات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية، وتمكين الفئات المستبعدة من الاستفادة من خدمة الادخار والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال، ولهذا سنحاول دراسة دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي ودور البنوك المركزية بصفتها سلطة إشرافية ورقابية وكمنسق للسياسات القطاع المالي والمصرفي. إلى جانب استعراض المستجدات والمبادرات المبذولة في مجال توسيع نطاق الشمول المالي.

1.2 دور ومسؤوليات البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

تلعب البنوك المركزية دوراً كبيرا وأساسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي. ويتمتع موظفو البنوك المركزية بالمهارات والاختصاصات اللازمة للرقابة على العديد من البنود المرتبطة بالشمول المالي: اللوائح والسياسات المالية، والبنية الأساسية المالية، والرقابة على القطاع المالي.

وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 بلداً أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في 71% من الحالات خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي (Volz & Dafe, 2015, pp. 3-5).

يتمثل دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي من خلال:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية الى مستخدميها.
- العمل على تشجيع انشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة فئات المجتمع.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 07).

- الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه (بولحبال و حاكمي، 2019، صفحة 30).
- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفير الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات).
- التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصرا حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها (حمدوش، 2020، صفحة 09).
- الإسهام في وضع القواعد واللوائح المشجعة عن طريق: تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة (المنتدى العربي الخامس للسياسات، 2013، صفحة 06).

غالباً ما يكون توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة مدخل البنك المركزي لمشهد الشمول المالي. وقد بدأت قصة النجاح البرازيلية بهدف تمثل في توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى نظراً لأنها تمثل أكثر 20% من إجمالي الناتج المحلي، و99% من الشركات الرسمية، و60% من فرص العمل تتشابه هذه الأرقام مع الأرقام في البلدان العربية. وقامت البرازيل بتوسيع هذا النطاق للنظر إلى فعالية وكفاءة القطاع المالي بأكمله.

وفي حين لا تزال البرازيل داعما دوليا للشمول المالي، بدأت العديد من البلدان في العالم العربي أيضا باتخاذ إجراءات وتدابير مماثلة بقيادة المغرب وهي البلد الأول الذي اتبع استراتيجية شمول مالي نشطة على جميع الجبهات من خلال استهداف أصحاب الدخول المنخفضة على وجه التحديد، وتوسيع نطاق نقاط الوصول (في معظم الحالات من خلال بنك البريد)، وتقديم منتجات ادخار وائتمان وقروض ومدفوعات مناسبة وقليلة التكلفة (على سبيل المثال: الترخيص بالخدمات المصرفية باستخدام الهاتف

المحمول، ومطالبة البنوك بتقديم 16 منتجا أساسيا بدون رسوم وتكاليف، ومراجعة شروط الضمانات التي تقدمها المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة). وقد قامت المغرب بكل هذا مع العمل على ضمان حماية المستهلك في ذات الوقت من خلال إجراءات الشفافية ومراقبة شركات تقديم القروض الصغرى، وأنظمة فض المنازعات.

في بلدان عربية أخرى، لا سيما تلك التي بها نسبة كبيرة للغاية من السكان الريفيين مثل مصر أو اليمن، تعتبر الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أحد الطرق نحو الشمول المالي. واعتمدت بلدان أخرى مثل سوريا واليمن أيضا قوانين ولوائح تسمح بعمل بنوك التمويل الأصغر (المنتدى العربي الخامس للسياسات، 2013، صفحة 06).

2.2 دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي:

تلعب البنوك التجارية الدور التنفيذي في تحقيق الشمول المالي من خلال:

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال.
- التشجيع على المنافسة بين البنوك من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.
- تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.
- زيادة عدد الصرافات الآلية وأي وسيلة من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.
- التوسيع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر (ايمان، 2018، صفحة 09).
- جذب الفئات التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء (بولحبال و حاكمي، 2019، صفحة 30).

1.2.2 دور البنوك التجارية في تحقيق الشمول المالي للمرأة:

بشكل عام، تلعب البنوك دوراً جوهريا فيما يتعلق بدمج المرأة في القطاع المالي الرسمي. فقد تزايد عالميا عدد البنوك التي تعتبر" المرأة " فئة مستقلة وتأخذها في عين الاعتبار عند صياغة استراتيجياتها وأهدافها. وتشير البيانات إلى تبني ما يقرب من 90 بنك عالمياً لاستراتيجيات وخدمات تمت صياغتها خصيصا وفقاً لاحتياجات السيدات. وعلى سبيل المثال، يعتبر بنك وستباك الأسترالي من أول البنوك على مستوى العالم التي قامت بتكوين فريق عمل ووحدة متخصصة للمرأة؛ ويخدم البنك وفقاً لبيانات عام 2018 أربعة ملايين سيدة من العميلات بإقراض قيمته 47 مليار دولار أمريكي لتصل مدخرات السيدات في البنك لـ 41 مليار دولار. كما انعكست استراتيجية البنك على تكوين القوة العاملة داخل البنك؛ حيث تمثل المرأة نسبة 60% من إجمالي العاملين، كما ازداد عدد السيدات في المناصب القيادية من 42% في عام 2013 إلى 52% في نهاية عام2017. وتعتبر تجربة هذا البنك من أفضل الممارسات العالمية الداعمة للمرأة وفقاً للبنك الدولي، كما حصل البنك على المركز الأول في جائزة أفضل 100 "مؤسسة مستدامة على مستوى العالم " في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في عام 2014. علاوة على ذلك، تفتح الخدمات المالية التكنولوجية المجال لتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة من خلال قنوات وآليات مرنة ومبتكرة تخدم بشكل فعال الفئات المستبعدة مالياً أو الفئات المدمجة والتي لا تتعامل مع مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك Underserved Clients. فالتوسع في نشر هذا النوع من الخدمات من شأنه وأن يساهم بفاعلية في طرح المزيد من الحلول التي تفي بالاحتياجات المالية للسيدات (سليمان و سلامة، 2020، صفحة 10).

وقد قامت عدة منظمات دولية ومن أهمها مؤسسة التمويل الدولية بتحليل عدة عوامل تشير إلى ربحية قطاع السيدات بالنسبة للبنوك ويتمثل أهمها في:

– **زيادة الحصة السوقية للبنك:** من خلال استهداف المرأة والمشروعات المملوكة لها.

– **الولاء:** تتميز المرأة بالولاء للبنك الذي تتعامل معه إذا كانت راضية عن الخدمة المقدمة وتفضل بناء علاقة طويلة الأمد مع البنك.

– **زيادة معدلات الادخار لدي النساء:** فالسيدات تدخر أكثر من الرجال وودائعهم بالبنك تزداد بمعدل أسرع.

– **نسبة أقل من المخاطر:** تنخفض نسبة عدم السداد والقروض المتعثرة عندما يستهدف البنك المزيد من النساء نظراً لأن السيدات أكثر وعياً بمخاطر الإقراض وأكثر حرصاً على الالتزام بمواعيد السداد.

– **تأثير المرأة القوي على أفراد الأسرة:** قد تشجع المرأة أفراد أسرتها على فتح حسابات بالبنك والتعامل مع خدماته ومنتجاته (سليمان و سلامة، 2020، صفحة 10).

ولكن لا تزال المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من 13.8% سنة 2011، لا يزال يمتلك نحو 25.6% فقط من النساء حسابات مصرفية وهي أدنى نسبة عالميا، مقابل 48.3% من الرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي بين الجنسين تصل إلى نحو 23%، أي أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 23 نقطة مئوية (اتحاد المصارف العربية، 2019، صفحة 08).

الجدول رقم01: نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للدول العربية

الدول	نسبة المشاركة النساء في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية
الاردن	18.1	26.1
الامارات	52.4	76.4
البحرين	45.0	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عمان	31.0	-
فلسطين	17.7	15.9

قطر	56.8	-
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27.0
موريتانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.5

المصدر: صندوق النقد العربي، موجز سياسات 2021 ، دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الاقليمية والدولية.

مستويات الشمول المالي للإناث فإنه يتوفر لدى 25.6 % فقط من الإناث في الدول العربية حسابات في مؤسسات مالية بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ نحو 64.8%، أما على مستوى الدول العربية فرادى تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية وهي الإمارات بنسبة بلغت 52.4% و 76.4%على التوالي، والكويت 49.7 % و 73.5 %، والبحرين45 % و 75.4% .

يلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية مقاسا بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل كذلك أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما تسجل الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي (آيت مختار، حسيني ، و بلوطي، 2021، صفحة 299).

3. المنافسة المصرفية والشمول المالي

تعتبر العلاقة ما بين المنافسة المصرفية والشمول المالي محل جدل في الأدبيات الاقتصادية. فاستناداً إلى النظرية الاقتصادية تؤدي المنافسة في السوق المصرفية إلى خفض كلفة الخدمات المالية نتيجة التنافس ما بين مزودي الخدمات المالية للأفراد والشركات. لكن في المقابل في ظل فرضية المعلومات غير المتماثلة

التي تؤثر بشكل كبير على أداء القطاع المصرفي (Asymmetric Information hypothesis)، قد تدفع المنافسة المصرفية البنوك إلى التوسع في الإقراض عالي المرتبط بقدر أكبر من المخاطر بهدف زيادة مستويات الربحية، ذلك على غرار ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية، وقد يؤدي ذلك في المقابل إلى مخاطر تهدد الاستقرار والشمول المالي.

ركزت عدد من الدراسات السابقة على تحليل العلاقة ما بين المنافسة المصرفية مقاسة بمؤشرات التركز المصرفي والشمول المالي. في هذا السياق، اهتمت دراسة لصندوق النقد الدولي بتحليل تأثير التركز المصرفي على الشمول المالي من خلال استخدام عينة من نحو 56 ألف شركة في 79 دولة. خلصت الدراسة إلى أن زيادة مستويات الشمول المالي تعزز أداء الشركات، حيث أشارت إلى أن هذا التأثير الإيجابي يكون أكبر عندما تزداد مستويات المنافسة المصرفية ويقل التركز المصرفي. أوضحت الدراسة كذلك أن التركز المصرفي يكون مواتي بدرجة أكبر لنمو الشركات الأجنبية والشركات المملوكة للدولة ويصاحبه مستويات أقل من الشمول المالي.

كذلك أكدت دراسة أجريت على الاقتصاد المكسيكي العلاقة الإيجابية بين المنافسة المصرفية وزيادة مستويات الشمول المالي، وأوضحت أن تحول السوق المصرفية من الاحتكار التام (Monopoly) إلى الاحتكار الثنائي (Duopoly) يؤدي إلى زيادة في عدد الحسابات المصرفية لكل مائة ألف من السكان بنحو 972 حساباً، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 40 في المائة عن مستويات الشمول المالي المسجلة. وأضافت الدراسة أن هذا التأثير يعادل التأثير المتوقع لزيادة كبيرة تشهدها مستويات دخل الفرد أو زيادة فرع واحد لكل 10000 فرد بالغ من قبل البنوك الموجودة بالفعل في السوق المحلية (عبد المنعم و زايدي، 2020، الصفحات 07-08).

4. المستجدات والمبادرات المتخذة في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي

1.4 جهود دول الخليج:

تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والانترنت.

حيث سعت دولة الامارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت الامارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور.

أما في دولة قطر، فقد تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وألية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية، وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

وفي السعودية، تشمل استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية (حمدوش، 2020، صفحة 10).

2.4 جهود بعض الدول العربية الأخرى:

أعلن كل من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان خلال العام 2016 عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية لاستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد الرقمية، والنساء.

ففي الأردن، تبني البنك المركزي الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال المحاور التالية:

- تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.

- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)، من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية.
- توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.
- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم "حماية المستهلك المال" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

أما سلطة النقد الفلسطينية، فقد اتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي:

- خلق بيئة قانونية وتنظيمية لحماية مستهلكي الخدمات المالية.
- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي.
- نشر التوعية المالية والمصرفية.
- تطوير وإطلاق نظام الربط الجغرافي يهدف لتوجيه وتشجيع البنوك للتفرع في المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية والصيرفة.
- وضع استراتيجية ترخيص وتفرع البنوك.

وفي المغرب، حول نشاط الادخار البريدي الى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم " البريد بنك" وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة، وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية، ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية. يفتح البريد بنك حاليا 2000 حساب يوميا، وهو يعد من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي، حيث يملك شبكة واسعة من الفروع تبلغ حوالي 1800 فرع يقع نصفها في المناطق الريفية، وقد تمت إضافة 250 فرع جديد في نهاية عام 2015 ليخدم المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية.

في السودان، قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصت الشمول المالي وتتمثل في:

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها.

- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي، والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات.
- التوسع في عمليات التمويل الأصغر الذي يلعب دورا بارزا في الشمول المالي حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا.
- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة مثل بطاقة كاش كارد، الدفع عبر الهاتف المحمول للتقليل من استخدام النقد، والحكومة الالكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الألي.

وفي تونس، تم تحديد استراتيجية وطنية في عام 2012، ترتكز على تنمية التمويل الأصغر، وذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل، كالبنوك المتخصصة، وشركات الإيجار المالي، والبريد التونسي، ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التأمين وشركات التحويل، وقد قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى "" بقيادة البنوك ""، حيث يرخص من خلاله لشراكات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الالكترونية وتطوير شبكات شراء/بيع، ونظم الأموال الالكترونية (حمدوش، 2020، الصفحات 11-12).

3.4 جهود الجزائر في تعزيز الشمول المالي:

1.3.4 القوانين والتشريعات المنظمة لنهج الشمول المالي في الجزائر:

تصنف الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي(التصنيف اعتمد على مؤشر بسيط متمثل في ملكية الحسابات لدى مؤسسة مالية أو مصرفية للبالغين أكثر من 15 سنة)، بل وتتفوق تقريبا على الدول التي تتواجد معها في نفس التصنيف (الجدول رقم02) ، وتولي السلطات الوطنية أولوية لهذا النهج من خلال القوانين والتشريعات، بدءا بالمادة 35 مكرر من القانون رقم 08 - 13 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة2014، والتي تنص على ضرورة أن يعمل البنك المركزي على تسهيل تقديم الخدمات البنكية قصد تشجيع الشمول المالي، من خلال الانتشار والتواجد المنتظم للبنوك والمؤسسات المالية بغاية تقريبها للمواطنين. واستمر دعم هذا النهج مع التعليمة رقم01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتطوير الشمول المالي والتي توجه

المسؤولية مباشرة لقطاع البنوك لتفعيل ديناميكية الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات وتوسيع النطاق وتقديم تلك المنتجات بما يتوافق مع احتياجات العملاء واستفادة من الابتكارات التكنولوجية وسعيا نحو الاستدامة (Banque d'Alger, 2018, p. 1).

وفي مرحلة حديثة تدعم هذا النهج من خلال التعليمة رقم 02 المؤرخة في 19 جوان 2018 ، المقدمة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بتدابير تكميلية جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية، من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة. (Banque d'Alger , 2018, p. 01)

جدول02 : موقع الجزائر بين الدول العربية ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة 2014

الدول العربية ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة			
	المجموع	**الذكور%**	**الإناث%**
الجزائر	60.9	50.5	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2

المصدر: اتحاد المصارف العربية، (2016)، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وآليات المصارف العربية لتعزيزه، مجلة شهرية متخصصة، العدد 427.

يتسم القطاع المالي المتطور بقدرته على توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجات الأفراد والمؤسسات، بالرغم من التقدم والتطور الذي يشهده القطاع المصرفي الجزائري إلا أن انتشار المصارف مازال لم يبلغ المعيار الدولي للكثافة المصرفية، حيث نجد أن هذا المعيار واستنادا إلى نموذج كاميرون الذي وضع سنة 1967 والذي يعتبر من أشهر النماذج والذي ينص أنه لكل 10000 فرد فرع واحد لمصرف.

❖ وقد سجلت الجزائر نسبة 0.37 سنة 2009 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة حسب معيار كاميرون وبالتالي فإن الخدمة المصرفية لا تصل إلى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها، إذ سجل شباك واحد لكل 26700 ساكنا (كركار، 2019، صفحة 370).

والجدول الموالي يوضح عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني إلى غاية 2016

الجدول03 : تطور الشبكة المصرفية الجزائرية (كمؤشر للشمول المالي في الجزائر)

البيان	2013	2014	2015	2016
المصارف العمومية	1099	1113	1123	1134
المصارف الخاصة	313	325	346	355
المؤسسات المالية	87	87	88	88
مجموع الوكالات	1499	1525	1557	1577

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.

تواصل المصارف العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ولكن وتيرة إنشاء وكالات للمصارف الخاصة زادت سرعتها في السنوات الأخيرة.

والجدول الموالي يوضح تطور عدد الشبابيك للمؤسسات المالية الجزائرية للفترة 2013-2016.

الجدول04 : تطور عدد الشبابيك للمصارف والمؤسسات المالية للفترة 2013–2016.

البيان	2013	2014	2015	2016
عدد الشبابيك	1499	1525	1557	1577
عدد السكان لكل شباك	25600	25800	25660	25900

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.

من خلال معطيات الجدول، تتأكد النتائج الموصل إليها في الفقرة السابقة، أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها، ما دام عدد الشبابيك لم يعرف التطور الكافي حسب معيار كاميرون.

2.3.4 دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي:

إدراكا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يؤكد حرصه على استمرار إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة من خلال تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية، وكذلك حماية مستهلك الخدمات المالية، حيث تحرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة ، ونجد من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف (بنك الجزائر، 2016).

3.3.4 سياسات تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

في سياق تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقيتين، إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية لاتفاقية حساب الودائع والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي، نوجزها:

فيما يخص **مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**، يسمح تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI) ،الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

في مجال **العمق المالي (الشمول المالي)**، تعزز النظام المصرفي في 2016 بعشرين(20) وكالة جديدة ، و (35) وكالة عام 2017 ، هذا ولا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.

شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنسبة 14.92 % و10.97% خلال سنة 2015 و2016 على التوالي. ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13% في عام 2015 ، و15.36 % خلال سنة 2016، للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر، تتمثل أساسا في القروض الرهنية (كركار، 2019، صفحة 372).

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تحديد دور البنوك التجارية والبنك المركزي في دعم وتيرة الشمول المالي: مبادرات ومستجدات في الدول العربية **وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية.

- تعتبر البنوك المركزية مناسبة أكثر لقيادة الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي كوسيلة أساسية لزيادة تطور عمق القطاع المصرفي، مما ينعكس إيجابا على نمو وتطور ودائع الجمهور وزيادة أصول الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- تلعب البنوك التجارية دورا هاما وأساسي في تحقيق مبدأ الشمول المالي.

- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر امتلاكا للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول العربية.

- الشمول المالي للمرأة أمر بالغ الأهمية على المستوى الاقتصادي لذا وجب مساعدة البلدان على التقدم فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الجنسين، حيث يتيح وصول المرأة إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد على خلق ظروف تكافؤ الفرص الاقتصادية.

- هناك تفاوت واضح بين الدول العربية في اهتمامها بتعميم الخدمات المالية الرسمية على كافة فئات المجتمع.

- أن البنوك المركزية معنية بصورة كبيرة في قيادة الجهود الوطنية في دفع وتشجيع أجندة الشمول المالي في الدول العربية.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها **توصي هذه الدراسة بما يلي:**

- تعزيز الانتشار الجغرافي لقطاع المصرفي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية و خاصة تمويل المشروعات الصغيرة ، بالإضافة الى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية مثل (وكلاء المصارف وخدمات الهاتف المحمول ، نقاط البيع والصرافات الالي، خدمات التامين وغيرها).

- الاشتراط على البنوك تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لإتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

- زيادة اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير الخدمات المالية الرسمية أكثر لفئة النساء، خاصة اللواتي يزاولن أعمالهن في بيوتهن، بما يضمن تطوير مشاريعهن، وزيادة الانتاجية، والمشاركة في التنمية الاقتصادية.

- تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية، خاصة وأن مساهمة الدول العربية في تحسين مستوى الشمول المالي لا يزال ضعيفا، وبالتالي لابد من الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطا كبيرة في تحسين وصول الخدمات المالية والمصرفية لمختلف أفراد المجتمع.

– تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي، تعالج معوقات تطبيق الشمول المالي، ومن خلال مشاركة كل من البنك المركزي والبنوك التجارية في تطبيقها. بالإضافة لذلك يتعين الاستفادة من تجارب الدول في وضع وصياغة الاستراتيجية.

6. قائمة المراجع:

1. اتحاد المصارف العربية، (2019). "واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه"، مجلة اتحاد المصارف العربية.
2. المنتدى العربي الخامس للسياسات، (2013). "الاشتمال، الاستقرار، النزاهة، حماية المستهلك".
3. ايمان مصطفى فؤاد، (2018). "الشمول المالي أحد أدوات الجهاز المصرفي لتعزيز التنمية الاقتصادية"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية.
4. آيت مختار عمر، حسيني جازية، بلوطي نبيل، (2021). "آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد 01، ص: 291-310.
5. بولحبال سمير، حاكمي نجيب الله، (2019). "أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06/ العدد 01، ص: 22-37.
6. بنك الجزائر، (26 أفريل 2017). الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي، ملتقى الشمول المالي، المدرسة العليا للصيرفة.
7. حمدوش وفاء، (2020). "أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، عدد خاص / ص:1-18.
8. سليمان عمرو ياسمين، سلامة عصام آية، (2020). "دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة"، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري.
9. صندوق النقد العربي، (2017). "نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
10. عبد المنعم هبة، زايدي كريم، (2020). "المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.

11. كركار مليكة، (2019). "الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد03، ص: 362 – 377.

12. Banque d'Alger (2018, 14 Fév.). Aux banques et établissements financiers développement de l'inclusion financière : Note aux banques N°01.

13. Banque d'Alger (2018, 19 Juin). Mesures complémentaires en matière d'inclusion financière relative à l'épargne en devises des particuliers : Note aux banques N° 02.

14. Ulrich Volz and Florence Dafe, (2015). "Financing Global Development: The Role of Central Banks", German Development Institute, working paper.